دور محدد الطاقة فى استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول فى الشرق الأوسط: حالتا تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)

د. أحمـــد الباســـوسي *

مستخلص:

شهدت منطقة الشرق الأوسط تناميًا ملحوظًا في السنوات الماضية للفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول نتيجة انتشار الصراعات المسلحة، وما نتج عنها من تراجع لدور الدولة وبخاصة بعد الثورات التي ضربت المنطقة بعد عام ٢٠١١. فقد برز دور تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) بشكل لا يمكن تجاهله، لا سيما فى الساحات الأكثر اشتعالًا وبخاصة سوريا والعراق وليبيا– إذ بات تأثيرها يتجاوز العديد من القوى الإقليمية والدولية. ومع طول أمد تلك الصراعات تجلت الأهمية القصوى لمصادر الطاقة، باعتبارها وسيلة لتوفير الموارد والمخصصات المالية اللازمة لضمان ليس فقط قدرة تلك الأطراف على الاستمرار في الصراعات، وإنما لتوسيع نطاق نفوذها الجغرافي بهدف تحقيق حلم الخلافة الإسلامية وفقًا لرؤيتهما، والذى لا يمكن الوصول إليه دون وجود موارد كافية.

ومن هذا المنطلق، تسعى تلك الورقة لاستشكاف موقع الطاقة في استراتيجية كل من تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، علاوة على رصد وتحليل أبرز انعكاساتها على تحركات وأنشطة التنظيمين اتجاه مصادر الطاقة في منطقة الشرق الأوسط.

كلمات مفتاحية: الطاقة–تنظيم القاعدة– الدولة الإسلامية (داعش)–الفواعل المسلحة من غير الدول.

Abstract:

The Middle East region has witnessed a remarkable growth in recent years of violent non-state armed actors due to the spread of armed conflicts and the decline in the state's role, especially after the awaking of Arab spring in 2011. The role of al-Qaeda and the Islamic State (ISIS) has emerged in a way that cannot be ignored, especially in the most volatile areas, such as Syria, Iraq, and Libya, as their influence goes beyond many regional and international powers. With the prolonged duration of these conflicts, the utmost importance of energy resources

* مدرس العلوم السياسية، كلية الإدارة والتكنولوجيا المهنية والحاسبات، الجامعة المصرية– الروسية A.elbassoussy@gmail.com

has become evident as a means of providing the necessary financial resources and revenues to ensure not only the ability of those actors to continue in the conflicts but also to expand their geographical influence to achieve the dream of an Islamic caliphate according to their vision, which cannot be reached without adequate resources. From this standpoint, this paper seeks to explore the energy position in the strategy of al-Qaeda and the Islamic State (ISIS) and monitor and analyze its significant implications for the activities of the two organizations towards energy sources in the Middle East region.

Key Words: Energy- Al-Qaeda- Islamic State (ISIS)- Armed non-state actors.

مقدمـة:

مع الانتشار الواسع للفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط مثل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، لم يعد من الممكن سواء نظريًا أو عمليًا تجاهل هذا التأثير الذى يتجاوز حدود الدولة القومية. فلم تعد تضطلع بالمهام العسكرية فحسب، بل امتد دورها فى بعض الأحيان ليشمل بعض الأدوار التي تقوم بها الحكومات الشرعية. وهو ما أدخل أولويات جديدة لتلك الفواعل من أبرزها السعي لتوفير المخصصات المالية لذلك، وهو ما قد دفع بعضها لإعادة النظر اتجاه سبل توفير تلك الموارد، بخاصة من خلال السيطرة على الموارد الطبيعية لا سيما مصادر الطاقة.

فقد تباينت الرؤى بين استهداف وتدمير مصادر الطاقة بغرض إضعاف الخصوم، وبين رؤى أخرى تتسم بقدر من الرشادة والعقلانية تدور حول الاستيلاء عليها، سواء عبر السيطرة على الحقول أو سرقة الموارد النفطية، وهو الأمر الذي نجح فيه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلي حد بعيد، خلافًا لتنظيم القاعدة الذي لم يتبنَ هذا الأسلوب إلا في حالات محدودة جدًا في سوريا، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الحفاظ عليها طويلًا.

ولم يتوقف الأمر عند حد الاستيلاء والسيطرة على الموارد فحسب، بل امتد لقيام بعض التنظيمات بتطوير آليات جدديدة أكثر تطورًا في التعامل مع مصادر الطاقة، من خلال نسج شبكة علاقات داخلية وخارجية لتساعدها في عمليات كشف واستخراج الموارد، علاوة على مساعدتها في عمليات التهريب بالتواطؤ مع بعض الوسطاء الداخليين، ودول الجوار التي استفادت بشكل مباشر من النفط المهرب.

ولعل ما يبرهن على محورية الطاقة في استراتيجية تلك التنظيمات وبخاصة داعش، قيام التنظيم بتعيين مسئول عن النفط في كل منطقة تخضع لسيطرته وبخاصة في سوريا والعراق، والذي كان هدفًا دائمًا بالنسبة للولايات المتحدة كجزء أساسي من استراتيجيتها فى إضعاف التنظيم، باعتباره المسئول الأول عن توفير الموارد المالية التي تساهم فى تمدد التنظيم، سواء جغرافيًا أو من خلال استخدام تلك المخصصات في تجنيد العناصر.

إشكالية الدراسة:

انطلاقًا من مركزية مصادر الطاقة لدى الفواعل المسلحة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط لا سيما تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش)، والتي باتت تمثل أحد أهم ركائز نجاحها أو فشلها. فيمكن صياغة المشكلة البحثية فى تساؤل رئيسي، وهو كالآتي:-

ما هو حدود دور محدد الطاقة فى استراتيجية الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول – تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية "داعش" – في الشرق الأوسط؟

الأسئلة الفرعية:

للإجابة عن التساؤل الرئيسي، تستهدف الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

١- كيف انعكست أهمية مصادر الطاقة في استراتيجية كل من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) في الشرق الأوسط ؟

٢- ما هي تجليات محورية مفهوم الطاقة فى استراتيجية كل من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) في الشرق الأوسط؟

٣- ما هي السبل التي يمكن الاعتماد عليها لتحجيم سيطرة تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) على مصادر الطاقة؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة بشكل أساسي على منهجين، هما: منهج دراسة الحالة لكونها ستركز على نمط تعامل فاعلين بعينهما مع الطاقة في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، إذ يُمّكن هذا المنهج من التناول المفصل والعميق لكل حالة على حدة عبر تحليل كافة جوانبها. كما ستعتمد أيضًا على المنهج السلوكي -الذي يعطي درجة من الأهمية للفواعل من غير الدول بشكل عام وليس الدول فحسب- باعتباره يمثل أداة تحليلية ملائمة لتفسير سلوكيات تنظيمي داعش والقاعدة فيما يخص الطاقة ومصادرها، بما يعطي صورة أكثر وضوحًا لمحورية محدد الطاقة في استراتيجيتهما باعتبارهما يمثلان أحد أبرز الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول فى منطقة الشرق الأوسط وأكثرها تأثيرًا.

أهداف الدراسة:

على الرغم من مركزية مفهوم الطاقة في استراتيجية الدول، باعتبارها تمثل حجر الزاوية لعمليات التنمية لارتباطها بشكل مباشر بالأمن القومي، وهو ما أدي لبزوغ مفهوم أمن الطاقة كأحد المفاهيم المركزية فى العلاقات الدولية، إلا أن الانتشار الواسع للفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول، قد كشف عن وجود فجوة حقيقية في أدبيات العلوم السياسية، إذ لم تُعط أغلبها مساحة كافية لرصد وتحليل رؤية هذه الفواعل للطاقة ومصادرها.

لهذا، تسعى هذه الدراسة لاستخدام النظريات والاقترابات القائمة فى العلاقات الدولية، في محاولة لتفسير توجهات وسلوكيات الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول

وبخاصة تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) فيما يخص مصادر الطاقة، علاوة على معرفة موقع الطاقة فى استراتيجيتهما، لا سيما مع تزايد فرص انتشارها نتيجة التحديات التي باتت تشهدها الدولة المركزية فى الشرق الأوسط. بعبارة أخرى فإن هذه الفواعل أصبحت واقعًا، بالتالي يلزم معرفة طريقة تعاملها مع كل ما يمس الأمن القومي بما فيها الطاقة.

تقسيم الدراسة:

على هذا النحو تُقسم الدراسة إلي ثلاثة أقسام رئيسية؛ إذ يقدم القسم الأول رؤية نظرية مفصلة عن المقصود بالفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول وأنواعها، وعوامل نجاحها، ومعوقات التعامل معها، علاوة على الأطر القانونية التي تخضع لها تلك التنظيمات.أما القسم الثاني، فيتناول بالتحليل رؤية كل من القاعدة وداعش للطاقة من خلال رصد موقعها فى خطابات وأدبيات التنظيمين. أما الثالث، فيركز على تحليل انعاكسات رؤى تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) بخصوص الطاقة على ممارساتهما الفعلية في البلدان التي يتوجدان فيها.

أولًا: الإطار النظري التفسيري لظاهرة الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

١- التعريف بالفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

كالعديد من مصطلحات العلوم السياسية، لا يحظى مفهوم" الفواعل العنيفة من غير الدول" بتعريف محدد في الأوساط الأكاديمية. إذ يتداخل عادة مع عدد من المصطلحات الأخرى مثل: الجماعات المسلحة Armed Groups، والفواعل المسلحة من غير الدول Armed Non-state Actors، والجماعات غير الشرعية Nonlegitimate Groups، وحركات التحرر الوطني Liberation Movements.[١]

ويعرفها Ayush Banerjee بأنها:"عبارة عن أفراد أو منظمات تمتلك قوة اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، علاوة على قدرة على التأثير على كافة المستويات سواء المحلية أو الدولية أو الإقليمية، غير أنها لا تعتبر جزءًا من الدولة، ذلك فضلًا عن اعتمادها على توظيف العنف بهدف تحقيق أهدافها، وبالتالي فإنها مسلحة بالضرورة".[٢] كما ينظر Rajeev Chaudhry لها بأنها:" تلك المنظمات التي تستخدم العنف غير المشروع –القوة غير المصرح بيها من قبل الدولة– لتحقيق أهدافها". [٣]

أما بيتر ويلتسPeter Willets ، فيُقصر مفهوم هذه الفواعل على" المجموعات المختلفة التي تمارس أعمال عنف أو سلوكًا إجراميًّا مبنيًّا على أساس العمل من خارج حدودها الوطنية"، هو بهذا الصدد يميّز بين السلوكيات التي تعتبر إجراميّة في العالم مثل السرقة والتزوير والمتاجرة بالمخدّرات وما يصاحبها من عنف عشوائي، وبعض النشاطات التي يدّعي ممارسوها أنّها ذات دوافع سياسية مشروعة.[٤]

هذا، ويميل دايني دوتكا Diane Dutka لاستخدام مصطلح Armed political action groups، والذي يعرفها بأنها: " الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تستخدم الأدوات العنيفة لتحقيق أهدافها السياسية".[٥]

وعلى الرغم من اعتراف كل من Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener بصعوبة تعريف تلك التنظيمات نظرًا لتعدد أنواعها واتساع خصائصها، إلا أنهما قدما تعريفًا شاملًا جامعًا يتضمن عدة عناصر، واعتبراها " منظمات متمايزة تتسم بأنها:-

- تميل للعنف وقادرة على استخدامه كأداة لتحقيق أهدافها،
- غير مدمجة فى مؤسسات الدولة الرسمية كالجيوش أو الشرطة أو القوات الخاصة،
- تتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلالية فيما يتعلق بالعمليات العسكرية، والسياسة، والموارد، والبنية التحتية. ومع ذلك يمكن أن يتم دعمهم أو استغلالهم من قبل بعض الجهات الحكومية سواء سرًا أو علنًا، مثلما يحدث مع الميلشيات شبه العسكرية أو المرتزقة أو حتى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، هذا بالإضافة إلى إمكانية تورط بعض المسئولين الحكومين في أنشطة تلك الجماعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء لأسباب أيديولوجية أو لمصالح شخصية أو روابط عائلية وعشائرية". [٦]

واهتمت أيضًا بعض المنظمات الدولية بتقديم تعريفها لتلك الفواعل، على رأسها منظمة الأمم المتحدة من خلال مكتبها للشئون الإنسانية، الذي تبنى مفهومًا واسعًا فضفاضًا إلي حد بعيد فعرفها بأنها: "مجموعات من المحتمل أن توظف السلاح في استخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية. [٧] كما أنها ليست داخل الهياكل العسكرية الرسمية للدول أو لأحلاف الدول أو المنظمات الحكومية الدولية، ولا تخضع لتحكم الدولة".[٨]

وتبنت مبادرة نداء جنيف Geneva Call مفهوم " مجموعات مسلحة غير حكومية ANSA " وعرفتها بأنها: "جماعة منظّمة ذات بنية أساسية للقيادة تعمل خارج سيطرة الدولة، وتستخدم القوّة لتحقيق أهدافها .وتمثّل هذه الجهات :الجماعات المتمردة، ومختلف حكومات الكيانات التي لم يتمّ الاعتراف بها كليًا".[٩]

هذا، وقد عرفتها منظمة REDRESS بأنها:" فاعل مسلح ذو بنية أساسية للقيادة، يعمل خارج سيطرة الدولة، يعتمد بشكل أساسي على استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية أو يزعم أنها سياسية".[١٠]

٣- أبعاد تفسير أنماط الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

إن مسألة فهم وتمييز أنماط التباين بين مختلف الفواعل العنيفة من غير الدول، تتطلب بالضرورة فهم عدة مفاتيح لأبعاد هؤلاء الفاعلين. إذ يأتي في مقدمتها؛ دوافعها وأهدافها، فمن الضروي فهم الدوافع المختلفة لتلك الفواعل باعتبارها محركًا رئيسيًا لها، علاوة على معرفة أهدافها، والسبل التي تتبناها لتحقيق تلك الأهداف.

أما ثانيها، فتتمثل في قوتها ونطاق عملها، فلا يمكن النظر لكل تلك التنظيمات بطريقة متساوية، فبعضها نشأ كبيرًا بحيث يسيطر على مساحات جغرافية واسعة تمتد فى بعض الأحيان عبر حدود الدول، والبعض الآخر صغير نسبيًا وتباشر عملياتها فى مناطق جغرافية محدودة.

ويضاف لذلك، ضرورة معرفة مصادر تمويلها، حيث تنظر بعض تلك الفواعل للحصول على التمويلات والموارد المالية على أنها وسيلة لتحقيق غاية أهم، بينما تتخذ فواعل أخرى الثروة كهدف محوري. بيد أن دراسة مسألة تمويل الفواعل المسلحة من غير الدول تتطلب النظر بشكل أعمق في علاقاتها بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

كما يساهم تميز نمط هيكلها التنظيمي فى اختيار الأسلوب الأمثل فى التعامل معها، فلا يوجد نمط موحد لهياكلها التنظيمية، فمنها الهيراركي، والمركزي، وبعضها يتبني نمطًا هجينًا. علاوة على أن تلك الهياكل تتمتع بديناميكية كبيرة، إذ إن أغلبها يتغير بمرور الوقت استجابة للفرص والقيود التي تفرضها البيئة الخارجية.

هذا، وتتجلى محورية استخدام العنف فى استراتيجيتها، فعلى الرغم من وجود مكون العنف كأساس للتفرقة بين تلك الفواعل وغيرها من الفواعل من غير الدول، إلا أن تلك الفواعل ذاتها لا تختلف في مستوى العنف المستخدم فحسب، وإنما في الأغراض المستخدم فيها أيضًا. كذلك فإن علاقتها بسلطات الدولة تعد عاملًا بالغ الأهمية في تفسير نمط سلوكها، ففي كثير من الحالات تقوم تلك العلاقة على العدائية، بينما لبعض الفواعل المسلحة العنيفة الأخرى تكون علاقتها بالدولة أكثر تعقيدًا، حيث تتواطأ بعضها أو تتعاون بشكل ضمني مع هياكل الدولة.

أما عن طبيعة الوظائف التي تؤديها فى المناطق الخاضعة لها، فيرتبط ذلك بقدرة تلك الفواعل على تأدية مهام من تلك التي يُفترض أن تقوم بها الدولة. إذ أصبح بعضها قادرًا على ملء الفجوات الوظيفية للدولة. فبعض تلك الفواعل أصبحت توفر الوظائف، والأمن، والنظام، ويمكن أن يمتد إلى ما يمكن وصفه بالأشكال الوظيفية للرعاية الاجتماعية.

٣- أنواع الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

يقسم فيل ويليامز Phil Williams تلك الفواعل إلي عدة أنواع[١١]، وهي كالآتي:-

أ- أمراء الحروب: يمثلون قادة لعصابة مسلحة يصل عددها إلى آلاف المقاتلين، ويمكنهم السيطرة على الأراضي محليًا، بحيث يتمتعون باستقلالية سياسية ومالية في النظام الدولي دون تدخل من الدولة التي يوجدون داخل أراضيها.[١٢]

ب- الميلشيات: هي عبارة عن قوات مسلحة غير نظامية تعمل داخل إقليم الدول الضعيفة أو الفاشلة، إذ ينتمي أعضاؤها عادة إلي الطبقات الدنيا، وتتألف بشكل أساسي من الذكور الذين ينجذبون للانضمام إليها باعتبارها وسيلة للحصول على الموارد والقوة، علاوة على الأمن.[١٣]

ج- القوات شبه العسكرية: هي تشكيلات عسكرية موازية غير خاضعة للقيادة العسكرية أو الشرطة النظامية. حيث تتسم بانخفاض مستوى تدريبها، وتسليحها الخفيف، والتشرذم، ويتم الاعتماد عليها وتجنيدها من قبل بعض أنظمة الحكم لتحقيق أهدافها السياسية، غير أنه عادة ما يكون من الصعب السيطرة عليها.[١٤]

د-حركات التمرد: تعرفها وزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلنطلي بأنها:"منظمات تستهدف الإطاحة بالحكومات المُشكلة باستخدام العنف والتخريب والنزاعات المسلحة".[١٥]

ه- المنظمات الإرهابية: وفقًا لتعريف منظمة الأمم المتحدة، فهي التنظيمات التي تقوم بأعمال إجرامية من شأنها استفزاز أو ترهيب مجموعة من الأشخاص لأغراض سياسية". كما عرفها مجلس الأمن الدولي بأنها:"التنظيمات التي تقوم بـــأعمال إجرامية ضد المدنيين المرتكبة بنية التسبب فى الوفاة، أو الإصابات الجسدية الخطيرة، أو أخذ الرهائن بغرض استفزاز الدولة، أو ترهيب السكان، أو إجبار الحكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه".[١٦]

و-المنظمات الإجرامية والعصابات الشبابية: تعد تلك المنظمات هي الأكثر انتشارًا بين المجموعات السابقة. وعلى الرغم من أن بعضها لا يزال يتسم بالطابع المحلي، إلا أن البعض الآخر قد استجاب للفرص التي قدمتها العولمة وتحولت إلي منظمات عابرة للحدود مثل عصابات المافيا الإيطالية واليابانية. إذ تتعدد أنشطتها الإجرامية بين الاتجار فى المخدرات، وتهريب الأسلحة، وغيرها من الأنشطة الإجرامية.[١٧]

٤- عوامل نجاح الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في تحدي الدول:

يتوقف مدى قدرة تلك الفواعل على تحدي الدولة الوطنية على عدة عوامل، تتمثل في الآتي:-

أ- توجههم الأيديولوجي وطبيعة جداول أعمالهم ونطاقها سواء محلية أو عبر وطنية.

ب- مدى قدرتهم على الحكم وبناء الدولة، بما في ذلك قدرتهم في السيطرة على الأراضي والاحتفاظ بها.

ج- قدرتهم المالية والعسكرية.

د- علاقتهم بالسكان المدنيين، ومصادر شرعيتهم.[١٨]

٥-إشكاليات التعامل مع الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

إن طبيعة تلك التنظيمات وظروف نشأتها وأنماط تفاعلها مع البيئة المحيطة، تجعل مسألة التعامل معها أمرًا فى غاية الصعوبة، إذ يرجع ذلك لعدة أسباب وفقًا للرؤية التي قدمها Troy Thomas، وهي كالآتي: صعوبة الوصول إليها، فتلك الجماعات ليس لديها عنوان محدد، كما أنهم يفضلون العمل في أماكن غير خاضعة للحكم، ومن خلال

شبكات غير مشروعة مثل حركة الشباب فى الصومال، وغيرها من التنظيمات التي تعمل فى ظروف مشابهة.

وكذلك، صعوبة فهم أنماط تفاعلها، إذ تتسم تلك الجماعات بحدوث تغيرات مستمرة ليس فقط على مستوى تغيير اسمها بشكل روتيني، بل إن وضعها غير القانوني، وطبيعتها السرية تحجب الإجابة عن العديد من الأسئلة الرئيسية لا سيما ماهية متخذي القرار داخل التنظيم، ودوافعه، علاوة على ديناميكيات عملية اتخاذ القرار ذاتها.

هذا بالإضافة لصعوبة التواصل معها، فطبيعتها السرية تجعل مسألة التواصل معها معقدة للغاية، وبخاصة أنها لا تعتمد على نمط المفاوضات المباشرة، يما يحول دون إمكانية التوصل معها لأي حلول وسط. علاوة على صعوبة الضغط عليها باعتبار أن أغلبها لا يملك أي أصول عالية القيمة يمكن تهديدها أو تعريضها للخطر، كما أنها غالبيتها على استعداد تام للتضحية بالأفراد، والمصادر المادية مقابل الحفاظ على أفكارها. وبالتالي فإن الضغط عليها عادة ما يكون غير مجدٍ.[١٩]

٦- الإطار القانوني المطبق على الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول:

على الرغم من التطورات التي طرأت على القانون الدولي فى العقود الأخيرة فيما يخص التعامل مع الدول، إلا أنه لا يزال يواجه قصورًا نسبيًا في النظر للفواعل المسلحة من غير الدول،[٢٠] إذ يتجلي ذلك فى المحدودية الشديدة للنصوص التي تتناول النزاعات المسلحة غير الدولية التي تكون الفواعل المسلحة من غير الدول طرفًا أساسيًا فيها،[٢١]إذ تخضع تلك النزاعات للمادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الثاني[٢٢] ، حيث تنص المادة الثالثة على أنه: في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدني الأحكام التالية:-

١- الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم علي العنصر أو اللون، أو الدين أو المعتقد، أو الجنس، أو المولد أو الثروة، أو أي معيار مماثل آخر. ولهذا الغرض، تحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه، وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن:

(أ) الاعتداء علي الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب،

(ب) أخذ الرهائن،

(ج) الاعتداء علي الكرامة الشخصية، وعلي الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة،

(د) إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلًا قانونيًا. وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة.

٢-يجمع الجرحى والمرضى ويعتني بهم.

يجوز لهيئة إنسانية غير متحيزة، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تعرض خدماتها علي أطراف النزاع .وعلي أطراف النزاع أن تعمل فوق ذلك، عن طريق اتفاقات خاصة، علي تنفيذ كل الأحكام الأخرى من هذه الاتفاقية أو بعضها. وليس في تطبيق الأحكام المتقدمة ما يؤثر علي الوضع القانوني لأطراف النزاع[٢٣].

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلي أن دولًا قليلة هي التي صادقت على البروتوكل الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧، حيث تذرعت معظم البلدان بأن أكثر نصوصه تصطدم مع مفهوم السيادة الوطنية.[٢٤]

ثانيًا- الفواعل المسلحة العنيفة في الشرق الأوسط (تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية):

لم تنشأ الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في منطقة الشرق الأوسط من فراغ، إذ توافرت عدة عوامل وسياقات ساعدت في نشأتها، منها ما يرتبط بالطبيعة البنيوية للمنطقة ذاتها، وأخرى بالسياق الخارجي المحيط بها،[٢٥] من أبرزها؛ تراجع بنية الدولة القومية، فهناك علاقة وطيدة بين ضعف الدول من جانب، وصعود الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول من جانب آخر، لا سيما وأن منطقة الشرق الأوسط يمكن اعتبارها نموذجًا حيًا على تراجع الشرعية، والأكثر استخدامًا للقمع والعنف ضد المدنيين، وهو ما يساعد ليس على ظهور تلك الفواعل فحسب، وإنما أيضًا إيجاد قاعدة داعمة لها.

كما تلعب المطالبات الإقليمية دورًا بالغ الأهمية في بروز تلك الفواعل، فمنطق الإقليمية لدى تلك الفواعل يقوم على بعدين متكاملين: يتمثل الأول فى المقصود بمفهوم الإقليمية، وهو الأسلوب أو الطريقة التي تنظر بها الفواعل المسلحة للإقليم، أما الثاني فيتمثل فى البعد التكتيكي للإقليمية، والذي يشير إلي طبيعة الوسائل السياسية والعسكرية التي تتبناها تلك الفواعل في إطار سعيها نحو الإقليمية. وفي هذا الإطار يعد تنظيم الدولة الإسلامية مثلًا بارزًا فيما يخص رؤيته للإقليم أو الأرض، والذى يعتبرها ليس فقط منطقة آمنة لتأمين ذاته، وإنما مساحة جديدة يستطيع من خلالها نشر هويته.

ويساهم أيضًا السياق الإقليمي بشكل كبير في ظهور الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول، فغالبية الصراعات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط -تحديدًا بعد ٢٠١١- تتسم بقدر واسع من التعقيد نظرًا لكونها تتجاوز حدود الدول لا سيما الصراع السوري الذى تحول ليس فقط لصراعًا إقليميًا، وإنما مصدر خطر للعديد من الأطراف الدولية الفاعلة على الساحة العالمية. فعلى سبيل المثال، عملية تكوين الحشد الشعبي في العراق- كأحد أمثلة الفواعل المسلحة من غير الدول- جاءت مدعومة من بعض القوى الإقليمية الشيعية فى المنطقة لمواجهة تنظيم داعش.

لا شك أن التدخلات العسكرية الخارجية سواء من الأطراف الدولية أو الإقليمية هي الأخرى باتت تمثل عاملًا مساعدًا لانتشار تلك الفواعل، فالتورط الروسي في الحرب السورية منذ أواخر ٢٠١٥، ساهم بشكل كبير ليس فقط فى تغيير ميزان القوى لصالح إيران، بل أوقف تمدد انتشار التنظيمات الأمنية السنية. كما أن التنافس طويل الأمد بين القوى الإقليمية وبخاصة إيران وتركيا والسعودية لعب دورًا في تأجيج حروب الوكالة، مما ساعد على انتشار ودعم الفواعل المسلحة من غير الدول مثل حزب الله.[٢٦]

١-جذور نشأة الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في الشرق الأوسط:

تنتشر الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول بشكل واسع فى دول منطقة الشرق الأوسط،[٢٧]وبالتالي لا يمكن تناولها جميعًا، ولهذا، سوف تركز الدراسة على تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية (داعش).

أ- تنظيم القاعدة:

خرج تنظيم القاعدة من رحم الحركة السلفية الجهادية التي تكونت في فترة الثمانينيات على يد "عبد الله عزام" لمحاربة قوات الاتحاد السوفيتي فى أفغانستان، إذ يعتبر عزام المرشد الروحي والأيديولوجي لحركة الجهاد العالمي، حيث كان قد أنشأ ما يطلق عليه " مكتب الخدمات" فى أفغانستان عام ١٩٨٤ بمدينة بيشاور الحدودية بين أفغانستان وباكستان، وهو المكتب الذى كان معنيًا بالتعامل مع التدفق المتزايد للمتطوعين المسلمين القادمين للمشاركة فى الحرب ضد السوفيت.[٢٨]

وكان من بين هؤلاء المتطوعين القادمين من المملكلة العربية السعودية أسامة بن لادن، والذى أراد على الرغم من ثرائه المشاركة في الحرب كجندي وقائد محلي فى الميدان. ومع قرب انتهاء الحرب مع السوفيت دب خلاف بين عزام وبن لادن حول موارد المكتب وكيفية توجيهها، وكنتيجة لذلك انفصل بن لادن عن مكتب الخدمات، وأسس تنظيم القاعدة في بيشاور فى ١١ أغسطس ١٩٨٨. وبحلول نوفمبر ١٩٨٩ تم اغتيال عبد الله عزام، مما أعطى بن لادن الفرصة للسيطرة على المكتب بالكامل وضمه للقاعدة.[٢٩]

ب- تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

تنتشر أجنحة التنظيم تحت مسميات عدة من بينها: الدولة الإسلامية في العراق والشام داعش ISIL، أو الدولة الإسلامية فى العراق وسوريا ISIS[٣٠]، كما يتواجد التنظيم أيضًا في بلدان شمال إفريقيا وبخاصة ليبيا ومصر وتونس والمغرب والجزائر.[٣١]

أصبح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) كيانًا مستقلًا في فبراير ٢٠١٤؛ على خلفية الانشقاق عن تنظيم القاعدة في العراق بقيادة أبو مصعب الزرقاوي. ويتبنى التنظيم رؤية أكثر صرامة وتشددًا للعقيدة السلفية الجهادية من تلك التى تتبناها القاعدة والتنظيمات التابعة لها مثل جبهة النصرة وغيرها. حيث دب الخلاف بين تنظيم القاعدة وأبو مصعب الزرقاوي -زعيم جماعة التوحيد والجهاد- حول ماهية الأهداف

المشروعة للتنظيم وتحديدًا الموقف من الشيعة المدنيين، وتوقيت إقامة الخلافة الإسلامية، وسبل تكوينها.[٣٢]

اعتبر التنظيم أن الشيعة وكل الجماعات التي لا تتبنى تفسيرهم للنصوص القرآنية بأنهم " مرتدين"، وبالتالي فقد أباح قتلهم. كما اعتمد على استخدام التفسيرات الدينية المتشددة كأداة لتجنيد المسلمين المتدينين عبر اللعب على الوتر الديني لتحقيق أهداف التنظيم. كما تمحورت فكرة التنظيم حول مفهوم إقامة الخلافة الإسلامية، فأهمية الخليفة لا تنبع فقط من إقامة بناء سياسي، وإنما من محورية دوره كمحرك أساسي لفكرة الجهاد الهجومي، فهو وحده الذي يأمر به. غير أن تلك الفكرة لا يمكن أن تتحقق بدون وجود إقليم لحكمه وبسط السيطرة عليه، فبدون أرض لا يمكن أن توجد خلافة أو خليفة.

وبالإضافة إلى هذه الركائز الدينية لداعش، يحتاج التنظيم إلي عدة عناصر وأدوات أساسية حتى يتمكن من إدارة دولته، بما في ذلك ما يلي:-

- القوة العاملة القادرة على تنفيذ وظائف الدولة،
- الموارد المالية اللازمة للحفاظ على الحد الأدنى لتسيير وظائف الدولة،
- القدرة على ضمان توفير الأمن الداخلي فى المناطق الخاضعة له والحفاظ عليها. [٣٣]

٣- التهديدات الإرهابية لمصادر ومنشآت الطاقة في الشرق الأوسط:

تجدر الإشارة ابتداء لتعريف المقصود بـــ" الإرهاب الطاقوي" **Energy Terrorism** والذي عرفه على كوكنار **Ali Koknar** بأنه: لا يقتصر فقط على الهجمات المسلحة على البنية التحتية للنفط والغاز كمحطات أو المصافي، إنما يشتمل على كافة الأنشطة غير القانونية التي تستهدف هذا القطاع كسرقة النفط والغاز من خطوط الأنابيب، أو تمويل ودعم الجماعات التى تنفذ تلك العمليات. بعبارة أخرى، فإنه أي نشاط إجرامي يستهدف منشآت الطاقة، من شأنه أن يؤدي إلي خسائر كبيرة.[٣٤]

وفي هذا الإطار، فقد قسمت تمارا مكارينكو **Tamara Makarenko**، الهجمات الإرهابية على قطاع الطاقة إلي سبع فئات تمثل الدرجات المختلفة من التهديدات:

الفئة الأولى: التي تعد الأكثر شيوعًا هي تفجير خطوط أنابيب نقل الطاقة.

الفئة الثانية: تخريب خطوط النقل بشكل يهدف لإحداث خسائر للاقتصاد الوطني، علمًا بأنه يمكن التعامل مع تلك الفئة كجزء من الفئة الأولى.

الفئة الثالثة: القيام بمداهمات وغارات على مكاتب شركات النفط والغاز، إلا أنها عادة ما تكون غير متكررة، ومنخفضة من حيث الخسائر البشرية التي تخلفها.

الفئة الرابعة: الهجوم على مستودعات النفط، ومصافى ومضخات البنزين، وهي نادرة الحدوث إذا ما قورنت بالفئات السابقة.

الفئة الخامسة: تشتمل على القيام بمداهمات، وسرقة المنشآت، واحتجاز رهائن. ومع ذلك فهي نادرًا ما تلجأ إليها الجماعات الإرهابية نتيجة مستوى التأمين العالي الذي توفره الحكومات في تلك المنشآت.

الفئة السادسة: تتضمن شن هجوم عسكري مباشر على العاملين فى منشآت النفط أو معامل معالجة الغاز. وفي هذه الحالة يصبح العنف مكوناً أساسيًا للهجوم، ويكون الهدف المباشر هو إحداث الإصابات البشرية.

الفئة السابعة: التي تزداد بشكل كبير فى السنوات الأخيرة، وتتمثل في خطف الموظفين العاملين فى شركات الطاقة.[٣٥]

ويضاف لذلك، نوع جديد من التهديدات الإرهابية لمنشآت الطاقة، والذي يتمثل في "التهديدات السيبرانية". فمع التطور التكنولوجي الهائل أصبحت التنظيمات الإرهابية تعتمد على تجنيد عناصر تمتلك قدرات تقنية وفنية عالية، تؤهلها لشن هجمات سيبرانية على منشآت الطاقة ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما في العالم بأسره.[٣٦] وتستحوذ منطقة الخليج على النسبة الأكبر من التهديدات السيبرانية مقارنة بغيرها من المناطق، ويتركز ٥٠% من هذه الهجمات في قطاع الطاقة فقط[٣٧]. أما عالميًا فيستحوذ قطاع الطاقة وحده على ٤٠% من إجمالي عدد الهجمات السيبرانية من بين كافة القطاعات الأخرى. ذلك فى الوقت الذي تبلغ فيه خسائر قطاع الطاقة من جراء تلك الهجمات قرابة ١٩,٧٨ مليون دولار سنويًا.[٣٨] بحيث يمكن تقسيم تلك التهديدات إلى مجموعتين رئيسيتين:

الأولي: التجسس الإلكتروني **Cyber Espionage**: هو عبارة عن محاولات تقوم بها جهات خارجية (القراصنة) للاستيلاء بشكل سري على المعلومات، والاتصالات الداخلية، والبيانات الخاصة بالشركة بهدف الإضرار بمصالحها. وبما أن عمليات شركات الغاز والنفط أصبحت تعتمد بشكل أساسي على الرقمنة، فإنها باتت أكثر عرضة لهذا النمط من الاختراق.

الثانية: الهجوم على الشبكات **Attacks on networks**: فمن خلال ذلك تقوم الجهة الخارجية (القراصنة) بتحديد ما يطلق عليه أنظمة التحكم الإشرافية، وأنظمة التحكم الصناعية المستخدمة فى تشغيل البنية التحتية والمرافق الحيوية في صناعة النفط والغاز المتصلة بالإنترنت، بما يمكنهم من تعطيل التشغيل أو –على أقل تقدير– إحداث اضطرابات في عمليات تشغيل المنشآت.[٣٩]

٣– دوافع عمليات الإرهاب الطاقوي فى الشرق الأوسط:

يمكن تقسيم مرتكبي الهجمات الإرهابية التي تستهدف قطاع الطاقة إلي مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في الفواعل المسلحة من غير الدول ذات الدوافع السياسية، والتي تشمل أيضًا بعض المجرمين الذين يعملون بالتواطؤ مع تلك الجماعات. أما المجموعة الثانية، فهي الجماعات الإرهابية التي تعمل بناء على طلب بعض الدول الراعية التي تقوم بتمويلها من قبل ممثلي تلك الدولة. ولكل مجموعة دوافع مختلفة لأفعالها، إذ تتلخص أبرزها فيما يلي:–

أ– الرغبة في تدمير الاقتصاد الوطني للدولة المستهدفة على اعتبار أن العمليات ستستهدف أحد أهم القطاعات التي تمول ميزانية العديد من البلدان.

ب- رغبة الجماعة الإرهابية فى الانتقام من سلطات الدولة كرد فعل لعدم الاستجابة إلى مطالبها.

ج- الرغبة فى إظهار عدم قدرة الحكومة على حماية مواطنيها وبنيتها التحتية.

د- الرغبة فى نشر الذعر بين أفراد المجتمع عبر خلق تصور بأن كافة القطاعات المحورية للدولة معرضة للهجوم.

ه- الحصول على موارد مالية عن طريق الاستيلاء على إنتاج الدولة من النفط.[٤٠]

ثالثًا- محورية الطاقة في رؤية تنظيمي القاعدة والدولة الإسلامية وانعكاساتها:

١- محورية الطاقة فى رؤية القاعدة والدولة الإسلامية:

انطلاقًا من تلك الأهداف السابقة، فقد احتلت الطاقة ومصادرها مكانة بارزة للغاية في استراتيجية التنظيمات الجهادية في الإقليم، لا سيما تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) باعتبارهما يمثلان أبرز الفواعل المسلحة العنيفة من غير الدول في المنطقة.

أ- الطاقة في رؤية تنظيم القاعدة.

للطاقة مكانة كبرى في رؤية تنظيم القاعدة، إلا أن نمط التعامل معها قد مر بالعديد من التغيرات والمراحل المهمة. حيث انتقلت من رفض مهاجمة وتوجيه ضربات للبنية التحتية للطاقة، والمطالبة بحماية ثروة الطاقة في البلدان الإسلامية، إلي إعلان الجهاد والدعوة للهجوم على تلك المنشآت وتدميرها. إذ تحكم فى تلك الرؤية الأهداف الاستراتيجية للقاعدة، والتي تتمثل فى إضعاف الاقتصاد الأمريكي، ومعاقبة أعدائها من الغرب وإلحاق الضرر بهم، علاوة على السيطرة الجزئية على قطاع الطاقة في البلدان لاستخدام عوائدها فى تأمين الاحتياجات الخاصة بالتنظيم. إذ يمكن الاستدلال على التغير الذى شهدته استراتيجية الطاقة لدى تنظيم القاعدة من خلال بعض الخطب التي ألقاها زعماء التنظيم لا سيما أسامة بن لادن وأيمن الظواهري.[٤١]

ففي عام ١٩٩٦ أعلن أسامة بن لادن أن الثروة النفطية السعودية محصنة ومحظورة كهدف عسكري باعتبارها موردًا رئيسيًا للدولة الإسلامية العظمى التي نرغب فى تأسيسها. حيث قال: "أود أن أحذر إخواني المجاهدين، وهم أبناء العرش ليحافظوا على هذه الثروة ولا يدخلوها فى المعركة لأنها ثروة إسلامية وقوة اقتصادية كبيرة ضرورية للدولة الإسلامية التي ستنشأ قريبًا بإذن الله تعالى وفضله".

غير أن بن لادن في ديسمبر ٢٠٠٤ قد احدث تغييرًا في سياسة التنظيم، حيث باتت تعتمد على شن حرب اقتصادية على الولايات المتحدة الأمركية وحلفائها، حيث دعا للمرة الأولي لشن هجمات على صناعة النفط، واضعًا إياها كجزء من استراتيجية القاعدة لإفلاس أو استنزاف الاقتصاد الأمريكي، حيث قال: "من أهم أسباب سيطرة أعدائنا على بلادنا سرقتهم لنفطنا، ولهذا فعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لوقف أكبر عملية سرقة تحدث فى تاريخ سرقة الموارد، والتي يتم تنفيذها من خلال التعاون بين الأجانب

والأطراف المحليين، مؤكدًا على ضرورة تركيز الهجوم على عمليات إنتاج النفط وبخاصة في العراق والخليج، باعتباره سيؤثر بشكل مباشر عليهم".[٤٢]

باتت استراتيجية استنزاف موارد الخصوم هي الموجه الرئيسي لفلسفة تنظيم القاعدة بشأن الطاقة، وهو ما تجلى فى رسالة أيمن الظواهري- الرجل الثاني فى التنظيم- للمجاهدين عام ٢٠٠٥ بمناسبة مرور أربع سنوات على أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠١١، والذى دعاهم فيها لتركيز عملياتهم على النفط المسروق من المسلمين، والذي تذهب عوائده لأعداء الإسلام، باعتبار أن هذه أعظم سرقة فى تاريخ البشرية. وبالتالي فلابد من وقف تلك السرقة بأي طريقة لحماية تلك الموارد من أجل الأمة الإسلامية".[٤٣]

ومنذ ذلك الحين لم يقدم التنظيم رؤى جديدة من قبل قياداته، إلا أن الكاتب القاعدي أديب البسام قدم في مجلة "صوت الجهاد" -التي تعد الجناح الإعلامي للتنظيم-في فبراير ٢٠٠٧ مقالة بعنوان " بن لادن وسلاح النفط"، ناقش فيها نظريات الجهاد الاقتصادي ومستقبل الاعتماد الأمريكي على النفط الخارجي. وشدد بسام على أهمية القيام بعمليات استطلاع تفصيلية قبل الشروع فى الهجوم، وشجع على شن الهجمات تجاه الأصول المادية بدلًا من الأفراد، علاوة على كشفه عن بعض النقاط المهمة إبان عملية اختيار الأهداف.[٤٤]

ب- الطاقة في رؤية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش):

اتساقًا مع استراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) التي تهدف بالأساس للدفاع عن سوريا والعراق، وتوسيع نطاق عملياته على الصعيد الإقليمي، وتجنيد العناصر على الصعيد العالمي. تأتي محورية مصادر الطاقة، حيث وصف مجلس شورى التنظيم النفط والغاز بأنهما أداة ليس فقط للاستمرار، وإنما وسيلة لتمويل طموحات التنظيم في توسيع نطاق الخلافة.[٤٥]

لكن على الرغم من ذلك فلم تُذكر الطاقة بشكل صريح أو مكثف فى إطار خطب زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي، بل ذكرت ضمنيًا في إطار الحديث عن الموارد. فعلى سبيل المثال؛

- ففي خطابه في الأول من يوليو ٢٠١٤ بمناسبة شهر رمضان، ذكر البغدادي فى رسالته للمجاهدين والأمة الإسلامية المظالم التي ارتكبتها الدول الغربية عندما قاموا بنهب أموال المسلمين ومواردهم.[٤٦]

- في رسالته في مايو ٢٠١٥، أكد البغدادي بشكل واضح على ضرورة التخلص من اليهود والصليبيين، الذين ينهبون موارد وممتلكات الدولة-النفط والغاز- التي تخص الشعب، وبالتالي فإن التنظيم يدافع عن شرف وثروات الدولة.[٤٧]

- وفي رسالته بعنوان " هذا ما وعدنا الله ورسوله" في ٢ نوفمبر ٢٠١٦، حذر البغدادي من مخاطر وتداعيات استخدام الثروة المعدنية (مصادر الطاقة) من الغرب ضد

المسلمين. وبالتالي، فقد دعا لضرورة محاربة أعداء الله من اليهود والنصارى والملحدين والمرتدين عن الإيمان، واستعادة تلك الثروات من بين أيديهم.[٤٨]

ولم يقتصر الحديث عن مركزية الموارد على رسائل زعيم التنظيم السابق أبو بكر البغدادي، وإنما أيضًا في تصريحات وبيانات المتحدثين الرسميين السابقين والحاليين باسم التنظيم، لا سيما أبو محمد العدناني، ومن أبرزها:

- أشار العدناني فى ٢٣ يونية ٢٠١٥ إلي ضعف الغرب الذي يعتمد على النفط المستخرج من أراضي المسلمين لتمويل الحملات والضربات الجوية الموجهة لبلادهم.[٤٩]

- وفي ١٣ أكتوبر ٢٠١٥ دعا العدناني بشكل غير مباشر لشن هجمات على خطوط الإمداد والبنية التحتية التى تنقل النفط إلي الغرب، ووقف شحنات النفط الإسلامية للدول الغربية، مما يحول دون استمرار الهجمات ووقفها.[٥٠]

وبعد مقتل العدناني، سار على دربه المتحدث الرسمي الجديد أبو الحسن المهاجر، حيث استمر فى الإشارة الضمنية لمصادر الطاقة. ففي ديسمبر ٢٠١٦، دعا المهاجر إلي ضرورة استمرار الجهاد ودعم المجاهدين بكل السبل بما في ذلك استخدام النفط كسلاح سياسي ضد الغرب.[٥١]

٣- أنماط تعامل تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية مع الطاقة في الشرق الأوسط:

انعكست الاستراتيجية الجهادية للطاقة على أنشطة وتحركات كل من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) في بلدان منطقة الشرق الأوسط، حيث اتخذت عدة صور من أبرزها:

أ- الاستيلاء على حقول إنتاج مصادر الطاقة وتهريبها.

مع اتساع رقعة الحرب الأهلية في سوريا، بدأت العديد من المناطق في الخروج من تحت سيطرة نظام الأسد، وهو ما أعطى فرصًا أكبر للتنظيمات الإرهابية لبسط سيطرتها على حقول النفط، إذ كانت البداية من قيام " جبهة النصرة" جناح تنظيم القاعدة فى سوريا بالسيطرة على حقول استخراج النفط فى شمالي شرق البلاد، وذلك حتى وصول تنظيم داعش فى عام ٢٠١٣، والذى انتزع تلك الحقول من جبهة النصرة، وسيطر عليها بشكل شبه تام. ولهذا، فإن دور القاعدة محدود نسبيًا فى عمليات الاستيلاء على حقول النفط. [٥٢]

فعلى صعيد النفط، سيطر تنظيم داعش على العديد من حقول النفط في سوريا والعراق. ففي سوريا يسيطر التنظيم على سبعة حقول نفطية في منطقتي دير الزور والرقة، ومن بينها حقل العمر – أكبر حقل نفط سوري –، والتنك والجفرة، بطاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ٦٠ ألف برميل في اليوم. وفي العراق، وفقًا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة، تسيطر الدولة الإسلامية على ١٣ حقلاً نفطياً في محافظات: نينوى، والانبار، وصلاح الدين، وكركوك بطاقة إنتاجية ٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم.[٥٣] كما سيطر

التنظيم على مصفاتين في سوريا وواحدة في العراق إضافة إلى عدة محطات ضخ في كلا البلدين.

والجدير بالذكر أن حالة السيولة التي تشهدها المواجهات العسكرية على الساحتين السورية والعراقية تجعل من الصعب بقاء الحال كما هو. بمعنى آخر، فإن ثمة تغيرات شهدتها خريطة سيطرة داعش على تلك الحقول، لا سيما بعد ٢٠١٧ على خلفية الحملة العسكرية الشرسة التي وجهت ضده من بعض القوى الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. فمع الهزائم المتلاحقة التي شهدها التنظيم خلال الثلاثة أعوام الأخيرة، فقد التنظيم قرابة ٨٠% من المساحات التي يسيطر عليها بخاصة بعد استعادة القوات العراقية لمدينة الموصل، علاوة على تزايد الضغوط عليه نتيجة الهزائم المتلاحقة له فى الرقة شرقي سوريا على يد قوات سوريا الديمقراطية " قسد" بدعم من واشنطن.[٥٤]

وبالتالي، فقد التنظيم جزءًا كبيرًا من الحقول لصالح قوى أخرى، وبخاصة قوات سوريا الديمقراطية " قسد" التي باتت تسيطر على قرابة ٧٠% من إجمالي النفط السورى بعد هزيمة داعش،[٥٥]ولعل أهم تلك الحقول التي تم استعادتها حقل العمر النفطي بريف دير الزور ذو الاحتياطي الضخم، علمًا بأن واشنطن تقدم دعمًا لوجيستيًا وعسكريًا كبيرًا لـــ "قسد" لحماية مختلف الحقول التي تسيطر عليها وبخاصة هذا الحقل.[٥٦]

وقد نتج عن ذلك، أن التنظيم لم يعد يجني سوى ٢٠% فقط من إيراداته قبل الحملة العسكرية المزدوجة ضده فى العراق وسوريا. فوفقًا لتقرير مؤسسة **HIS Markit** فإن إيرادات داعش الشهرية من النفط هبطت إلى ما يقارب ١٦ مليون دولار شهريًا في الفترة من إبريل حتى يونيو ٢٠١٧، مقابل ٨١ مليون دولار في الفترة ذاتها من عام ٢٠١٥.[٥٧]

أما فيما يخص الغاز الطبيعي، فيمثل أيضًا هدفًا لتنظيم داعش، حيث سيطر التنظيم على عدة حقول للغاز الطبيعي فى كل من سوريا والعراق، بما في ذلك حقل عكاس، الذى يحتوى على أكبر احتياطي للغاز للطبيعي فى العراق بمحافظة الأنبار وحقل كونكوك بدير الزور السورية. ووفقًا لتقديرات يمكن أن تولد محطات الغاز الخاضعة لسيطرة داعش ١٣٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميًا، بما يوازي قرابة ٩٧٩ مليون دولار أمريكي.[٥٨]

وعلى الرغم من الضربات الشرسة التى واجهها التنظيم إلا أنه لم يفقد الكثير من حقول الغاز منذ عام ٢٠١٧ كما حدث مع النفط، حيث فقد التنظيم في سوريا حقل كونكوك لصالح قوات سوريا الديمقراطية، لكن يظل قرابة ٨٠% من الحقول تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية وفقًا لتصريحات أمين الحميد – ممثل شركة غاز سوريا في دير الزور.[٥٩]

وبالتالي، فإن عوائد النفط والغاز تمثل أحد أهم عناصر تمويل تنظيم داعش سواء لتمويل العمليات العسكرية أو لتوفير احتياجات المناطق التي تخضع لسيطرته، حيث عادة ما يتم بيع وتهريب النفط والغاز. فبعضها يذهب عبر الحدود لا سيما إلي تركيا،

والبعض الآخر يتم بيعه للأنظمة الحاكمة لا سيما نظام الأسد في سوريا عبر وسطاء محليين.[٦٠]

فعلى صعيد عمليات تهريب النفط، فوفقًا لوزارة الدفاع الروسية، فإن تركيا تعتبر المستفيد الأكبر والمباشر من عمليات تهريب النفط السوري، حيث رصدت موسكو ثلاثة مسارات لتهريب داعش للنفط السوري، فبعد عبور ناقلات النفط من خلال الحدود السورية التركية، يتم نقلها عبر السفن إلي بلد ثالث لتكريره، وهو ما تراه موسكو أمرًا خطيرًا يجب منعه نهائيًا، وقد دفع ذلك موسكو إلي الدخول في مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن الدولي حول صياغة مشروع قرار جديد يهدف إلي مراجعة مدى تنفيذ القرار السابق الخاص بقطع التمويل عن التنظيمات الإرهابية وبخاصة داعش وجبهة النصرة.[٦١]

ومحليًا، على الرغم من الحرب الضروس المعلنة بين النظام السوري وتنظيم داعش، إلا أن ثمة تعاونًا بين الطرفين فيما يخص الطاقة، فقد أظهرت بعض التقارير والوثائق المسربة أن التنظيم يجني نحو ٤٠ مليون دولار شهريًا من مبيعات النفط للنظام السوري عبر عدد من الوسطاء المحليين، من أبرزهم: " جورج حسواني" وهو سوري يحمل الجنسية الروسية، ويمتلك شركة مقاولات تدعى " هيسكو" يدير مكتبها في موسكو شقيق زوجته. كما تلعب مجموعة القرطاجي وواجهتها " حسام القرطاجي" عضو مجلس الشعب دورًا بارزًا في عمليات تجارة النفط بين داعش والنظام السوري، وهو ما دفع وزارة الخزانة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لفرض عقوبات عليه في سبتمبر ٢٠١٨.[٦٢]

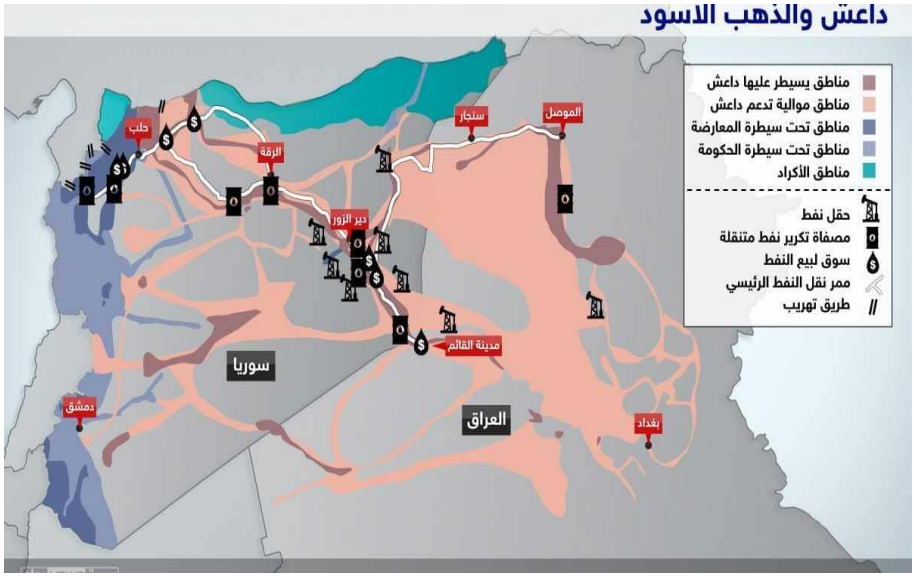

خريطة توضيحية للمواقع النفطية التي يسيطر عليها تنظيم داعش فى سوريا والعراق

ب- تدمير المنشآت النفطية لاستنزاف موارد الخصوم:

قامت عناصر تنظيم القاعدة بعدة عمليات موجهة للمنشآت النفطية بعد تغيير استراتيجيته، من أبرزها: الهجوم على ناقلة النفط إم في ليمبورغ الفرنسية قبالة الساحل اليمني قرب ميناء الضبة بمحافظة حضرموت في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢، وربما تظل العملية الوحيدة التي تستهدف المصالح النفطية، والتي حققت فيها القاعدة كل أهدافها التكتيكية والاستراتيجية.[٦٣] حيث تم الهجوم عن طريق اصطدام زورق محمل بالمتفجرات بجانب السفينة، وأسفر عن إحداث ثقب في جانب السفينة، مما أدى إلى اشتعال النيران فيها وتسرب ٩٠,٠٠٠ برميل من النفط في خليج عدن، علاوة على قتل أحد أفراد الطاقم وإصابة ١٢ آخرين.

كما قام تنظم القاعدة بعملية أخرى تفوق فى أهميتها تفجير ناقلة إم في ليمبورج، وهي الهجوم على منشآت بقيق السعودية لمعالجة النفط فى ٢٤ فبراير ٢٠٠٦.[٦٤] وترجع أهميتها لما تمثله أهمية تلك المنشآت حيث إنها تقع بالقرب من حقل نفطي يحتوي على ما يقارب ١٧ مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المؤكدة، كما أنه ينتج نحو ٤% من إجمالي إنتاج النفط السعودي بما يعادل ٤٣٠ ألف برميل يوميًا.

أما داعش فقد اعتمد على الأسلوب ذاته، لكن بدرجة أقل من القاعدة، حيث إن داعش كان يبحث أكثر عن توفير الموارد المالية التي تساعده فى التمدد والانتشار وتجنيد العناصر، وليس استنزاف موارد الخصوم فحسب. واتبع التنظيم هذا النمط فى مختلف أماكن وجوده. فعلى سبيل المثال فى العراق، تبني تنظيم داعش فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ مسئوليته عن استهداف مصفاة نفط تابعة لشركة بيجي الصينية في شمال العراق بصاروخين، أسفرا عن نشوب حريق بها بعد إصابة صهريج لتخزين الوقود.[٦٥] كما تكرر الأمر ذاته فى ٢٠ ديسمبر ٢٠٢٠ حينما قامت عناصر التنظيم بتفجير بئرين نفطيين ضمن حقل خباز النفطي- أحد أكبر حقول شركة نفط كركوك-غربي مدينة كركوك شمال بغداد.[٦٦]

وفي ليبيا أيضًا، قام التنظيم فى ٤ فبراير ٢٠١٥ بمهاجمة حق المبروك النفطي، مما أسفر عن مقتل ١٢ شخصًا، كما قام التنظيم في ١٤ فبراير من العام ذاته بتفجير خط أنابيب يربط حقل الصرير بميناء الحريقة النفطي مما أدي لأضرار كبيرة.[٦٧] وفي ٢١ يناير ٢٠١٦، شن مسلحو تنظيم داعش هجومًا على مقر شركة الهروج النفطية بمنطقة رأس لانوف فى الهلال النفطي شرقي ليبيا، حيث أسفر الهجوم عن اندلاع حرائق فى أربعة خزانات نفط.[٦٨]

ج- التدمير الانتقامي لخطوط نقل الطاقة:

انتشر هذا النمط فى البلدان التي لا تتواجد فيها التنظيمات الإرهابية بشكل مكثف، ولا تسيطر على منطقة جغرافية بعينها، وإنما تتواجد بعض الخلايا المتناثرة، وهي البلدان التي تتسم بحالة من التماسك الأمني. إذ يهدف التنظيم منها القيام ببعض الأعمال ذات الطبيعة الانتقامية، مما يثير انطباعًا لدى العامة بعدم قدرة الدولة على التعامل مع تلك التهديدات، ومن أبرز أمثلتها مصر. كما يتم اللجوء إليه أيضًا فى الحالات التي يسيطر فيها التنظيم الإرهابي على أقاليم وأراضٍ واسعة.

فتنظيم القاعدة قد اعتمد على هذا الأسلوب فى اليمن من خلال القيام بعدد من العمليات، منها: قيام عناصر التنظيم في ٦ ديسمبر ٢٠١٦ بتفجير خط الأنابيب الوحيد لتصدير الغاز فى اليمن، والذي يقع فى منطقة العقلة الصحراوية في محافظة شبوة جنوبي البلاد، ومن ثم فتم قطع الخط الواصل بين مأرب المنتجة للغاز ومرفأ بلحاف التصديري على بحر العرب.[٦٩]

أما بالنسبة لتنظيم داعش، فُيعرف جناح التنظيم فى مصر باسم " تنظيم الدولة ولاية سيناء"، وتتركز عملياته فى: رفح، والعريش، والشيخ زويد. فعلى مدار السنوات الماضية تبنى التنظيم العديد من العمليات التخريبية التي استهدفت بالأساس خطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي،[٧٠] من أبرزها: تفجير خط الغاز بين مصر والأردن فى ٦ يناير ٢٠١٦، حيث توعد التنظيم فى بيان له بعدم وصول قطرة غاز إلي الأردن، والذي كان قد انضم لتحالف محاربة داعش.[٧١] كما أعلن التنظيم عن مسئوليته عن تفجير خط أنابيب الغاز في منطقة سبيكة غربي مدينة العريش بشمال سيناء بين مصر وإسرائيل في ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠، غير أنه لم يؤثر على عمليات تدفق الغاز وفقًا لتصريحات المسئولين الإسرائيليين.[٧٢]

الخاتمة والتوصيات:

انطلاقًا من غموض تلك الفواعل، فإن مستقبلها أيضًا فى منطقة الشرق الأوسط يظل غامضًا لا سيما مع التراجع النسبي الذى شهدته تلك التنظيمات فى العام الأخير. لكن تظل مصادر الطاقة من أهم العوامل التي تساعد ليس على استمرارها فحسب، بل أيضًا لازدهارها وتوسعها فى إطار محورية مفهوم الخلافة الذي يسيطر على رؤيتهما، مع الأخذ فى الاعتبار التباين فى أسلوب تحقيقها بين التنظيمين.

فالخلافة كفهوم مركزي يتطلب موارد مالية تمكنهما من التوسع الإقليمي وضم أراض جديدة، وتجنيد العناصر الجهادية، فضلًا عن أهميتها في توفير الاحتياجات غير العسكريةً للسكان المدنيين الذين يوجدون فى الأقاليم والمناطق التي يسيطرون عليها حتى يمكنهم ذلك من ضمان ولائهم، وعدم انقلابهم ضدهم.

لهذا، فقد سعى كل من تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية (داعش) لصياغة رؤية واضحة للتعامل مع مصادر الطاقة، تجلت في خطابات ورسائل قيادات تلك التنظيمات، علاوة على أدبيات ومقالات منظري التنظيم التي تصدر بشكل شبه دوري والتي تلقى قبولاً واسعًا لدى عناصرهم، غير أن تلك الرؤي قد شهدت بعض التعديلات من مرحلة لأخرى وفقًا للتغيرات التي حدثت على أرض الواقع وبخاصة لدى تنظيم القاعدة.

ولعل أبرز ما يثير الانتباه في هذا السياق، حالة التطور التي بدا عليها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في التعامل مع مصادر الطاقة. فقد قدم التنظيم مفهوم الاستفادة القصوى من الحقول على فكرة التدمير. ففي البداية ركز التنظيم على توسيع نطاق السيطرة على أكبر الحقول من حيث الإنتاج، ثم اهتم بتأمين تلك الحقول بهدف الحفاظ عليها لأطول فترة ممكنة، ثم قام باستقطاب وتجنيد عناصر لديها القدرات الفنية والتقنية للتعامل مع تلك الحقول بهدف ضمان استمرار تدفقها والعمل فيها، وأخيرًا ركز على صياغة شبكة واسعة من العلاقات مع بعض دول الجوار وبخاصة تركيا، وبعض الوكلاء

المحليين لضمان قدرتهم على بيع الإنتاج والاستفادة من عوائد تلك المبيعات. وبذلك فقد استطاع التنظيم من خلال الطاقة خلق أهمية استراتيجية لدى الأطراف المستفيدة من الحصول على مصادر الطاقة المهربة بأسعار أقل من مثيلتها الشرعية، مما ساعدها في البقاء لأطول فترة ممكنة. والجدير بالذكر، أن تعدد أطراف الصراعات فى المنطقة سواء الفاعلين الإقليميين أو الدوليين وتضارب المصالح بينهم؛ قد ساعد تلك التنظيمات فى تحقيق أهدافها ليس فقط فى الوجود والاستمرار، وإنما فى التمدد والانتشار وتوسيع نطاق نفوذها وسيطرتها.

ومن هذا المنطلق، فإن عملية استئصال تلك الفواعل والقضاء عليها يتطلب بالضرورة القيام بعدة إجراءات، من أهمها: تجفيف منابع مواردها المالية وبخاصة تلك القادمة من قطاع الطاقة، علاوة على تضافر الجهود الدولية لمكافحة عمليات تهريب النفط والغاز من المناطق الخاضعة لسيطرتها. وفي هذا الإطار توصي الدراسة بالقيام بما يلي:-

١- إنشاء جهاز لشرطة الطاقة في سوريا على غرار العراق، إذ يُعهد له بحماية المنشآت النفطية السورية، ويشرف على تدريبه، وتمويله، وتسليحه القوى الدولية الكبرى الموجودة في سوريا لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

٢- قيام القوى الدولية بحماية حقول النفط ومصافى التكرير كل في المنطقة التي يتواجد فيها على الأراضي السورية، على اعتبار أن عمليات تهريب النفط تُحدث اختلالات بالأسعار العالمية بما يضر بمصالح القوى الكبرى.

٣- إصدار قرارات جديدة من مجلس الأمن الدولي تتسم بالصرامة، وتشدد العقوبات على الأطراف الدولية والإقليمية التي تكون طرفًا بشكل أو بآخر في عمليات تهريب النفط.

٤- اعتماد استراتيجية متعددة الأبعاد في التعامل مع القوى الإقليمية التى تستفيد من عمليات تهريب النفط وبخاصة السوري. حيث تتضمن الترهيب من خلال التهديد باستخدام أو استخدام قرارات مجلس الأمن الدولي ضدها. كما تتضمن أيضًا الترغيب عبر توفير مصادر بديلة من الطاقة الشرعية بأسعار أقل من مثيلتها في أسواق الطاقة الدولية.

٥- تشديد العقوبات على كل من يثبت قيامه بدور الوساطة فى عمليات تهريب النفط، وعدم الاكتفاء بالعقوبات الاقتصادية مثل تجميد الأرصدة أو ما شابه، وإنما توقيع عقوبات جنائية قاسية لردع الأطراف الأخرى عن الإتيان بالفعل ذاته.

٦- تكثيف حدة الضربات العسكرية والملاحقات الأمنية الموجهة للتنظيمات الإرهابية المسلحة وبخاصة داعش في كل من سوريا والعراق بهدف إنهاكه، وإجباره على تفكيك خلاياه، والتخلى عن مواقعه بخاصة التي توجد فيها حقول النفط والغاز الطبيعي.

هوامش الدراسة

[١] شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، ***سياسات عربية***، العدد ٨، نيسان /إبريل ٢٠١٤، ص ٧٢.

[2]Ayush Banerjee, "The rise of violent non state actors and its influence on a region of armed conflict", ***International Journal of Management and Applied Science***, Vol. 4, No. 2, February 2018, P.36.

[3]Rajeev Chaudhry, "Violent Non-State Actors: Contours, Challenges and Consequences", ***CLAWS Journal***, winter 2013, P.167.

[4]Peter Willets, "Transnational actors and international organizations in global politics" in: John Baylis & Steve Smith, ***The globalization of World Politics: an introduction to international relations***, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2002), P.357.

[5] Diane Dutka, "Violent non-state actors in world politics: Their formation, actions, and effects" (Doctoral thesis, The Pennsylvania State University, The Graduate School College of the Liberal Arts, Pennsylvania, United States of America), 2005. Available at: https://etda.libraries.psu.edu/files/final_submissions/1524 (Accessed on 14 March 2021)

[6]Claudia Hofmann and Ulrich Schneckener, "Engaging non-state armed actors in state and peace-building: options and strategies"***, International review of the Red Cross***, Vol. 93, No. 883, September 2011, PP.604-605.

[7] Brian McQuinn and Fabio Oliva, "Analyzing and engaging non-state armed groups in the field", ***Preliminary Scoping Report***, United Nations System Staff College, 2014, P. 24.

[8]United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), " Humanitarian Negotiations with Armed Groups: A Manual for Practitioners", New York, United Nations, January 2006, P.87.

[9]DCAF & Geneva Call, "Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges", DCAF HORIZON 2015, WORKING PAPER No. 5, P. 7.

[١٠]أنور محمد فرج محمود، الفاعلون من غير الدول والدولة الفاشلة :دراسة من منظور العصور الوسطى الجديدة في الشرق الأوسط، ***دراسات قانونية وسياسية***، السنة الخامسة، العدد التاسع، يونيو/حزيران ٢٠١٧، ص ٢٧٠.

[11]Phil Williams, "Violent non-state Actors and National and international security", Swiss Federal Institute of Technology Zurich, P.P.8-12. Available at: **https://www.files.ethz.ch/isn/93880/vnsas.pdf** (Accessed on 14 March 2021)

[12]John MacKinlay, Defining warlords, ***International Peacekeeping***, Vol. 7, No. 1, 2000, P.48.

[13]Phil Williams, ***Op. Cit***, P.10.

[14] ***Ibid***, P.11.

[15]Tim Benbow, "Introduction", ***Contemporary Security Policy***, Vol. 28, No.1, 2007, P.6.

[16]Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Human Rights, Terrorism and Counter-terrorism", PP.5-6. Available at: **https://www.ohchr.org/documents/publications/factsheet32en.pdf** (Accessed on 10 March 2021)

[17]Keith Krause and Jennifer Milliken, "The Challenge of Non-State Armed Groups", ***Contemporary Security Policy***, Vol. 30, No. 2, 2009, P.204.

[18] Cornelius Adebahr, Benedetta Berti, Mohamed Eljarh, & Kristina Kausch, "Power Beyond the State: Non-State Actors in the Broader Southern Mediterranean", Policy Paper, Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Konrad Adenaur Stiftung, 14 December 2016, P.4.

[19]Troy Thomas, "Beyond Pain: Coercing Violent Non-State Actors", 2010, P.5. Available at: **https://www.usafa.edu/app/uploads/Thomas-Coercing-VNSA.pdf** (Accessed on 17 January 2021)

[20]Vladyslav Lanovoy, "The Use of Force by Non-State Actors and the Limits of Attribution of Conduct", ***The European Journal of International Law***, Vol. 28, No.2, 2017. P.564.

[٢١]أحمد خفاجي، "الجماعات المسلحة في القانون الدولي"، ***دراسات سياسية***، المعهد المصري للدراسات، فبراير ٢٠١٩، ص ١.

[22] Annyssa Bellal, Gilles Giacca & Stuart Casey-Maslen, "Towards engagement, compliance and accountability"**,** ***Forces Migration Review***, No. 37, March 2011, P. 36.

[٢٣]خنساء محمد جاسم الشمري، "المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩(اتفاقية مصغرة): دراسة قانونية تطبيقية تحليلية للمادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩وبروتوكولها الثاني الإضافي لعام ١٩٧٧في ضوء واقع التعامل الدولي"، ***مجلة كلية المأمون الجامعة***، العدد السابع والعشرون، ٢٠١٦، ص ٢٢٤.

[٢٤]أحمد خفاجي، ***مرجع سبق ذكره***، ص ١.

25 Shams Zaman, "Rise of the Non-State Actors in Middle East: Regional Dimensions", ***IPRI Journal XV***, No. 1, winter 2015, P. 61-63.

[26] Murat Yeşiltaş and Tuncay Kardaş, " Introduction: The Phenomenon of Non-State Armed Actors and Patterns of Violent Geopolitics in the Middle East" in: Murat Yeşiltaş and Tuncay Kardaş (Eds.), ***Non-State Armed Actors in the Middle East : Geopolitics, Ideology, and Strategy***, 1st ed. (Palgrave Macmillan, United Kingdom: 2018), PP 10-14.

[٢٧]سميرة رجب، التهديدات الناشئة ودور الجهات الفاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط، ١٩ فبراير ٢٠١٩، ***موقع العين الإخباري***، على الرابط التالي:

https://al-ain.com/article/emerging-threats-and-the-role-of-actors-other-than-states-in-the-middle-east (Accessed on 20 December 2020)

[28] Herdi Sahrasad, Yanuardi Syukur, Al Chaidar, Dedy Tabrany, and Muhammad Ridwan, "Osama and the entry of Al Qaeda to Southeast Asia in historical

perspective: A preliminary note", ***Budapest International Research and Critics Institute Journal***, Vol. 2, No 2, May 2019, P. 8.

[29] Rohan Gunaratna and Aviv Oreg, "Al Qaeda's Organizational Structure and its Evolution", ***Studies in Conflict & Terrorism***, Vol. 33, No. 12, 2010, PP. 1047 -1048.

[30] Ben Connable, Natasha Lander, and Kimberly Jackson, ***Beating the Islamic State: Selecting a New Strategy for Iraq and Syria***. Santa Monica, California: RAND Corporation, P.2. Available at:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1562.html (Accessed on 18 January 2021)

[٣١] رشيد خشانة، تمدد داعش فى شمال إفريقيا: الاحتمالات والتحديات، ***مركز الجزيرة للدراسات***، ١٠ سبتمبر ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:
(Accessed **http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/12/191230055515745.html** on 13 March 2021)

[32]Christopher Feeney, "Violent Non-State Actors in the Middle East: Origins and Goals", 28 May 2019. Available at: **https://www.e-ir.info/2019/05/28/violent-non-state-actors-in-the-middle-east-origins-and-goals/** (Accessed on 18 January 2021)

[33]Terrence K. Kelly, James Dobbins, Barbara Sude, & Ben Connable, Knowing the Enemy: ***Understanding the Islamic State and Principles for defeating it***, Santa Monica, California: RAND Corporation, Perspective, 12 January 2021, P.2. Available at: **https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE200.html** (Accessed on 19 January 2021).

[34]Ali Koknar, The epidemic of energy terrorism, in: L. Gal, A. Korin (Eds.), ***Energy Security Challenges for the 21st Century***, ABC-CLIO, LLC, California, 2009, PP. 18-19.

[35]Tamara Makarenko, ***Terrorist Threat to Energy Infrastructure Increases***, (St Andrews: University of St Andrews: Centre for the Study of Terrorism and Political Violence, June 2003. Available at
https://www.researchgate.net/publication/265449295_Terrorist_Threat_to_Energy_Infrastructure_Increases (Accessed 10 March 2021).

[36] FATF, "Financing of Recruitment for Terrorist Purposes", FATF, Paris, 2018, P. 23. Available at:
https://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Financing-Recruitment-for-Terrorism.pdf (Accessed 15 March 2021).

[٣٧] عادل عبد الصادق، لماذا تصاعدت التهديدات السيبرانية في منطقة الشرق الأوسط؟، ***بوابة الأهرام***، ٥ يناير ٢٠٢١، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:
https://gate.ahram.org.eg/News/2554943.aspx (Accessed 15 March 2021)

[38] Motorola Solutions, "Protecting operations in the energy sector against cyber-attacks", White Paper, 2017, P.3. Available at:
https://www.motorolasolutions.com/content/dam/msi/docs/en-xu/oil-and-gas/protecting_operations_in_the_energy_sector_against_cyber_attacks.pdf?elq

TrackId=a56f71b879cb42318cf1d3fb4668693a&elqaid=425&elqat=2 (Accessed 13 March 2021)

[39] Blake Clayton and Adam Sega, "Addressing Cyber Threats to Oil and Gas Suppliers", Council on Foreign Relations, *ENERGY BRIEF*, June 2013, PP. 1-2. Available at:
https://www.files.ethz.ch/isn/166056/Energy_Brief_Clayton_Segal.pdf
(Accessed 15 March 2021)

[40]Lukáš Tichý and Jan Eichler, "Terrorist Attacks on the Energy Sector: The Case of Al Qaeda and the Islamic State", ***Studies in Conflict & Terrorism***, Vol. 41, No. 6, June 2017, P.452.

[41]Mark Williams and Paul Williams, "The Weaponization of Oil in the Messages of Osama bin Laden", ***Journal of Military and Strategic Studies***, Vol. 10, No. 2, winter (2007–08), PP. 20–25.

[42]Daveed Gartenstein-Ross, "Al Qaeda's Oil Weapon," ***The Washington examiner***, 3 October 2005. Available at: https://www.washingtonexaminer.com/weekly-standard/al-qaedas-oil-weapon (Accessed 11 March 2021).

[43] Excerpts from Ayman al-Zawahiri's video statement were aired by Al-Jazeera in September 2005; however, the full transcript of the interview only appeared online in early December 2005. See "Newly-Released Video of Al-Qaeda's Deputy Leader Ayman al-Zawahiri's Interview with Al- Sahab TV", The Middle East Media Research Institute, 8 December 2005 .Available at:
https://www.memri.org/reports/newly-released-video-al-qaedas-deputy-leader-ayman-al-zawahiris-interview-al-sahab-tv (Accessed on 21 January 2021)

[44]Tim Pippard, "Oil-Qaeda: Jihadist Threats to the Energy Sector", ***Perspectives on Terrorism***, Vol. 4, No.3, July 2010, PP.4-5.

[45]Jessica Mcfate, "The ISIS defense in Iraq and Syria: countering an adaptive enemy", ***Middle East Security Report 27***, May 2015. PP.10-11. Available at: **http://www.understandingwar.org/sites/default/files/ISIS%20Defense%20in%20Iraq%20and%20Syria%20--%20Standard.pdf** (Accessed on 14 March January 2021)

[46]Abu Bakr al-Baghdadi, "***A Message to the Mujahidin and the Muslim Ummah in the Month of Ramadan*"**, 1 July 2014. Available at:
https://scholarship.tricolib.brynmawr.edu/bitstream/handle/10066/14241/ABB20140701.pdf?sequence=1&isAllowed=y (Accessed 12 March 2021).

[47]Michael S. Smith**, "Transcript: Al-Baghdadi's latest message,** 14 May 2015. Available at: **https://insidethejihad.com/2015/05/transcript-al-baghdadis-latest-message/** (Accessed 12 March 2021).

[48]Abu Bakr al-Baghdadi, "Audio Message by Abu Bakr al-Baghdadi—This is what Allah and his messenger had promised us." 2 November 2016. Available at: **goo.gl/JRqX0H** (Accessed 25 August 2019).

[49]Abu Muhammad al-Adnani, "O Our People Respond to the Caller of Allah – Audio Statement by Shaykh Abu Muhammad al-'Adnani al Shami" 23 June 2015. Available at

https://scholarship.tricolib.brynmawr.edu/bitstream/handle/10066/16613/ADN20150623_IS.pdf?sequence=1 (Accessed 17 March 2021).

[50]Paul Kamolnick, "Abu Muhammad al-Adnani's May 21, 2016 Speech: More Evidence for Extreme Marginalization, Implosion, and the Islamic State Organization's Certain Future as a Hunted Underground Ultra-Takfiri Terrorist Criminal Entity", ***Small Wars Journal***, 2 Feburay 2016. Available at: **https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/abu-muhammad-al-adnani%E2%80%99s-may-21-2016-speech** (Accessed on 16 March 2021).

[51]Lukáš Tichý and Jan Eichler, ***Op.Cit***, PP.453-454.

[٥٢]النفط السوري..بين المطامع الخارجية والحرب على الإرهاب، ***جريدة الخليج***، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/hjNrUBj (Accessed on 22 January 2021).

[53]Syria, Iraq Oil Controlled by Islamic State Group, ***Associated Press***, 25 September, 2014.

[٥٤]حنان المنوري، داعش يخسر ٨٠% من إيراداته ويبتدع وسائل لتهريب الغنائم، ***العربية نت***، ٢٠ مايو ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/1xpRff6 (Accessed on 20 March 2021)

[٥٥] الحرب في سوريا: من يجني أرباح النفط السوري بعد تصريح ترامب بحصول بلاده على " ملايين الدولارات شهريًا"، ***بي بي سي نيوز***، ٢١ نوفمبر ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-50503761 (Accessed on 20 March 2021)

[٥٦]جلال بكور، واشنطن تعزز قواتها في حقل "العمر" النفطي شرقي سورية، ***العربي الجديد***، ٦ ديسمبر ٢٠١٩، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/pxpUvsU (Accessed on 20 March 2021)

[٥٧] حنان المنوري، ***مرجع سبق ذكره.***

[58]Jean-Charles Brisard and Damien Martinez, "Islamic State: The Economy-Based Terrorist Funding", ***Thomson Reuters***, October 2014. PP.6-7. Available at: **http://cat-int.org/wp-content/uploads/2016/06/White-Paper-IS-Funding_Final.pdf** (Accessed on 22 January 2021).

[٥٩]"قسد" تسيطر على حقل كبير للغاز بمحافظة دير الزور، ***روسيا اليوم***، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/JxpGez4 (Accessed on 20 March 2021)

[60]Keith Crane, "The Role of Oil in ISIL Finances", RAND Office of External Affairs, ***RAND Corporation***, December 2015, PP 4-5.

[٦١]روسيا تتهم أردوغان وأسرته وكبار مسؤوليه بالاستفادة المباشرة من "نفط داعش".. وتدعو مجلس الأمن لمراجعة تنفيذ قرار قطع التمويل عن التنظيم، ٢ ديسمبر ٢٠١٥، ***سي إن إن بالعربي***، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://arabic.cnn.com/middleeast/2015/12/02/russia-erdogan-benefit-isis-oil
(Accessed on 1 January 2021)

[٦٢]محمد القلاب، التفاصيل الكاملة لعملية تهريب النفط بين داعش ونظام الأسد، ***أخبار الآن***، ١٨ فبراير ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/TjC0rSF (Accessed on 13 March 2021)

[٦٣] خبراء فرنسيون ويمنيون يحققون في حادث تفجير ناقلة نفط، ***جريدة الشرق الأوسط***، ٨ أكتوبر ٢٠٠٢، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=128781#.YA10OTEzbIU (Accessed on 10 March 2021)

[64] Simon Henderson, "Al-Qaeda Attack on Abqaiq: The Vulnerability of Saudi Oil", ***Policy Analysis***, The Washington Institute for Near East Policy, 28 February 2006. Available at:

https://www.washingtoninstitute.org/pdf/view/8061/en (Accessed on 24 January 2021)

[٦٥] تنظيم "داعش" يعلن من مسئوليته عن مهاجمة مصفاة نفط في شمال العراق، ***روسيا اليوم***، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/DjC2Za4 (Accessed on 23 January 2021)

[٦٦]العراق..داعش يستهدف بئرين نفطيين فى كركوك، ***جريدة الاتحاد الإماراتية***، ٩ ديسمبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

(Accessed on 23 January 2021)**https://cutt.ly/UjC9Yab**

[67] William George, "Attacking Energy in Libya- a New ISIS Strategy?", **American Security project**, 12 March 2015. Available at:

https://www.americansecurityproject.org/attacking-energy-in-libya-a-new-isis-strategy/ (Accessed on 23 January 2021)

[٦٨] داعش يهاجم مقر شركة نفطية شرقي ليبيا، ***سكاي نيوز عربية***، ٢١ يناير ٢٠١٦، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

(Accessed on 9 March 2021) **https://cutt.ly/HjVqevb**

[٦٩]القاعدة يفجر خط أنابيب لتصدير الغاز فى اليمن، ***سكاي نيوز عربية***، ٦ ديسمبر ٢٠١٦، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

(Accessed on 12 March 2021) **https://cutt.ly/qjB8mxs**

[٧٠] Lukáš Tichý, "The Islamic State oil and gas strategy in North Africa", ***Energy Strategy Reviews***, Vol. 24, 2019, P.256.

[٧١] داعش يفجر خط الغاز بين مصر والأردن، ***إيلاف الإخباري***، ٨ يناير ٢٠١٦، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

(Accessed on 13 March 2021) **https://elaph.com/Web/News/2016/1/1065622.html**

[٧٢] انفجار في خط لأنابيب الغاز بشمال سيناء في مصر والرابط مع إسرائيل وتنظيم داعش يعلن مسؤوليته، ***إي ٢٤ نيوز الإخباري***، ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠، منشور على الرابط الإلكتروني التالي:

https://cutt.ly/gjVylgp (Accessed on 12 March 2021)